الأمم المتحدة

PBC/1/OC/SR.2

لجنة بناء السلام

Distr.: General
21 May 2007
Arabic
Original: English

اللجنة التنظيمية

الدورة الأولى

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد غاسبار مارتيتز ..... (أنغولا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

إحاطة بشأن الأنشطة الأولية للجنة التنظيمية

اختيار المشتركين في الاجتماعات المخصصة لبلدان معينة

عملية الاجتماعات المخصصة لبلدان معينة ومواعيد عقدها

أمور أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب.
وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

ملاحظة: صدرت هذه الوثيقة سابقا تحت الرمز PBC/OC/1/SR.2، بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦؛ انظر PBC/1/INF/2.

07-34691 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أُقر جدول الأعمال.

إحاطة بشأن الأنشطة الأولية للجنة التنظيمية

٢ - **الرئيس:** قال إنه، منذ الجلسة الافتتاحية للجنة، عقد هو ونواب رئيس اللجنة اجتماعات أولية مع ممثلي بوروندي وسيراليون اللتين اختيرتا بصورة مؤقتة كموضوعين لأول جلستين مخصصتين لبلدان معينة تعقدهما اللجنة، ومع ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد البرلماني الدولي، وعقدا أيضا محادثات مع رؤساء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن والجمعية العامة.

٣ - وقال إن رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أعرب عن رأي مفاده أن تتولى لجنة بناء السلام الدور الذي يقوم به حاليا فريقه الاستشاري المخصص لبوروندي. بيد أنه في حالة بلدان مثل غينيا بيساو وهايتي، التي لم تدرج بعد في جدول أعمال اللجنة، ينبغي أن تواصل الأفرقة الاستشارية ذات الصلة القيام بدور خلال الفترة الانتقالية. وقال إن رئيس المجلس أثار أيضا مسألة العلاقة بين المجلس ولجنة بناء السلام، واقترح إنشاء آلية للإبلاغ، يمكن أن تتخذ شكل تقرير شفوي يقدم في أثناء الدورة الموضوعية للمجلس.

٤ - وأشار إلى أن رئيس الجمعية العامة أعرب عن رغبته بالمشاركة في الاجتماعين المخصصين لبلدان معينة، اللذين تقرر مؤقتا عقدهما في نيويورك يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. واقترح أنه ريثما تدرس اللجنة التنظيمية مقترحات الحكومتين المعنيتين، ينبغي أن تركز في هذين الاجتماعين على عدد من المجالات المختارة التي تشعر بأنها مجالات يمكن فيها أن يكون للجنة بناء السلام تأثير فعال فيما يتعلق بتلبية الحاجات الأساسية للسكان. واقترح أيضا أن تفكر اللجنة في زيارة سيراليون وبوروندي لإجراء حوار على الطبيعة مع السلطات الوطنية.

٥ - وتابع قائلا إن الاجتماع مع ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تكوَن من تبادل أولي للآراء حول تجربة البنك الدولي في البلدين. إذ أن تلك التجربة يمكن أن تكون مفيدة لأعمال لجنة بناء السلام. وأعربت المؤسستان كلاهما عن دعمهما لتقديم إحاطات تتعلق بالبلدين، بمشاركة الأفرقة القطرية للبلدين المعنيين.

٦ - وأشار إلى أن البنك الدولي شدد على أن حكومتي البلدين ترغبان في رؤية دورهما القيادي يتأكد من جديد في أثناء العملية، وأن التحدي الرئيسي هو كفالة أن تتحول تعهدات المانحين إلى مساهمات فعلية. وقال إن رئيس البنك الدولي أعرب عن رغبته في حضور اجتماع للجنة التنظيمية، وينبغي للأعضاء أن ينظروا في ذلك الطلب في جلسة لاحقة. وفيما يتعلق بممثل الاتحاد البرلماني الدولي، قال إنه أعرب عن استعداد منظمته لمساعدة لجنة بناء السلام في مجال بناء القدرة المؤسسية.

٧ - وقال إنه، بالنظر إلى ضرورة الاستعداد المبكر من جانب بوروندي وسيراليون، قام هو ونواب الرئيس بعقد مشاورات مع مثلي البلدين، واقترح مواعيد لتقديم الإحاطات ولعقد الاجتماعين المخصصين للبلدين.

٨ - واستطرد قائلا إن مؤسسة إيدبيرغ السويدية أعربت عن رغبتها في تنظيم حلقة دراسية لمدة نصف يوم، بالتعاون مع منظمة الشراكة العالمية لمنع الصراعات المسلحة، تستهدف نشر أحدث المعلومات عن لجنة بناء السلام على جمهور أكبر، مما سيعطي اللجنة زخما إضافيا ويتيح لها فرصة لتبادل الآراء مع ممثلي المجتمع المدني في البلدين المعنيين.

٩ - وأضاف أن المؤسسة قامت أيضا بتنظيم اجتماعات في موضوع لجنة بناء السلام، من منظور إقليمي، مع ممثلي مناطق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقام هو بعقد اجتماعات مع مديري مؤسسة فريدريك - إيبرت شتيفتونغ والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وكلاهما ملتزم بالمساهمة مساهمة كبيرة في أعمال لجنة بناء السلام في إطار الأدوار المتوقعة من المجتمع المدني والقطاع الخاص.

اختيار المشاركين في الاجتماعات المخصصة لبلدان معينة

١٠- **الرئيس:** وجه الانتباه إلى رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن يطلب فيها مشورة لجنة بناء السلام بشأن الأوضاع في بوروندي وسيراليون (PBC/1/OC/2). وقال إنه إن لم يسمع أي اعتراض فسيعتبر أن اللجنة التنظيمية تريد أن تتصدى للأوضاع في بوروندي وسيراليون في أول اجتماعين مخصصين لهذين البلدين.

١١ - وقد تقرر ذلك.

عملية الاجتماعات المخصصة لبلدان معينة ومواعيد عقدها

١٢ - **الرئيس:** قال إنه، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥(٢٠٠٥)، ينبغي أن يضم المشاركون، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة التنظيمية، ممثلين للبلد المعني، وممثلين للبلدان المنخرطة في عملية ما بعد انتهاء الصراع والبلدان الأخرى المشتركة في جهود الإغاثة أو في الحوار السياسي، والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية ذات الصلة، وممثلين للمساهمين الرئيسيين بالأموال والقوات وأفراد الشرطة المدنية، المشتركين في جهود الإنعاش، وكبار ممثلي الأمم المتحدة في الميدان وغيرهم من ممثلي الأمم المتحدة ذوي الصلة، وما قد يكون له صلة بالموضوع من المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

١٣ - ووفقا لهذين القرارين، ينبغي أيضا دعوة ممثلي الأمين العام والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات المانحة إلى المشاركة في كل اجتماعات لجنة بناء السلام.

١٤ - وفيما يتعلق بالطلب الوارد بشأن عقد الاجتماعات المخصصة لبوروندي وسيراليون، أوضح أن هناك وثيقة معروضة على أعضاء اللجنة تتضمن قائمة أولية للأعضاء في كل من الاجتماعين. وفي هذا الصدد، وجه انتباه اللجنة إلى خطأ طفيف ودر في الوثيقة. العنوان في العمود الأيمن من الجداول في الصفحتين الثانية والثالثة من الوثيقة، يجب أن يكون ''الأعضاء/المشاركون'' وليس ''لأعضاء''فقط. وحسب فهمه، بعد مشاوراته مع البلدين المعنيين، وافق البلدان على القائمتين المؤقتتين، ومن ثم ينبغي اعتبارهما قائمتين أوليتين.

١٥ - **السيد مونيوز** (شيلي): قال إن مبادرات مثل الحلقة الدراسية التي اقترحتها مؤسسة إيدبيرغ السويدية قد تكون مفيدة جدا لعمل لجنة بناء السلام، وكذلك الزيارات للبلدين المعنيين قد تكون مهمة جدا. وقال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على مبدأ الملكية الوطنية لزمام الأمور، ولذا فإن من المهم أن توافق حكومتا البلدين على قائمتي الأعضاء المقترحتين. وينبغي أن تكون اللجنة التنظيمية على علم تام بالبرامج الإنمائية للبلدين وأولوياتهما، كي يكون بإمكانها تحديد عملها الاستشاري وفقا لهذه البرامج والأولويات.

١٦ - وأعرب عن سرور وفده لكون القائمتين أوليتين فقط، إذ قد يكون هناك جهات فاعلة أخرى من الخير إدراجها. وعلاوة على ذلك، يرحب وفده بالإيضاح أن القائمتين تضمان أعضاء ومشاركين معا، حيث المشاركون يُدعون إلى المشاركة في اجتماعات معينة. ورأى أن تدرج في عملية المشاورات المقبلة المنظمات غير الحكومية العاملة في

الميدان، حيث أن من المهم الاستفادة من خبرة المجتمع الدولي ذات الصلة في المناطق الخاصة بالبلد. وأخيرا، قال إن وفده يود أن يشدد على إلحاح عمل اللجنة التنظيمية والحاجة إلى المسارعة في توفير المساعدة للبلدين المعنيين، ربما عن طريق مسارعة الخطى في مشاوراتها.

١٧ - **السيد بروسو** (فرنسا): اقترح أن تُضاف إلى قائمة المشتركين في الاجتماعات المخصصة ذات الصلة المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، التي تشارك فعلا بعمق في حالة ما بعد انتهاء الصراع في بوروندي.

١٨ - **الرئيس**: قال إنه يرى إمكانية إدراج المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، ويود أن يسمع اقتراحات الأعضاء بشأن أي إضافات أخرى إلى القوائم.

١٩ - **السيد ساردينبرغ** (البرازيل): قال إن وفده يؤيد الاقتراحات الذي قدمها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الرئيس أثناء مشاوراتهما الأولية، ويتفق أيضا مع تعليقات ممثل شيلي. وقال إنه في حين يتفق مع الرأي بأن المنظمات غير الحكومية ينبغي أن تُشرك في عملية المشاورات، وأن مبدأ الملكية الوطنية يجب أن يطبق، يرى أن لا تشارك المنظمات غير الحكومية في الاجتماعات وأن لا تشترك في العملية إلا بموافقة البلد المعني.

٢٠ - وأضاف أنه ينبغي أن يتلقى المشاركون في الاجتماعات الدعم من الأمانة العامة، وينبغي تزويدهم بالوثائق ذات الصلة في مرحلة مبكرة من العملية لتسهيل المشاورات بين بعثات الأمم المتحدة وحكومات البلدان التي تعمل فيها. وإضافة إلى ذلك، ينبغي عقد اجتماعات للخبراء، ربما في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٦، من أجل التحضير لعمل لجنة بناء السلام.

٢١ - وفيما يتعلق بالقائمتين الأوليتين للمشتركين في الاجتماعات المخصصة لبلدان معينة، قال إن يود أن يعرف لماذا ظهرت المفوضية الأوروبية في فئتين مختلفتين: الفئة (ب) في حالة بوروندي، والفئة (ج) في حالة سيراليون. وينبغي توفير مزيد من البيانات فيما يتعلق بالمعايير المستخدمة لتحديد العتبة للبلدان لكي تعتبر من المساهمين ''الرئيسيين'' بالمال والقوات والشرطة المدنية، كما يتجلى في الفئة (ج).

٢٢ - **السيد مانتوفاني** (إيطاليا): قال إن الاتحاد الأوروبي منظمة معقدة وتشارك الكيانات المكونة له في مجموعة كبيرة متنوعة من أنشطة بناء السلام. وبلدان الاتحاد الأوروبي تتشاور فيما بينها فيما يتعلق بالفئة التي ينبغي أن تظهر فيها المنظمة في الاجتماع المخصص لبلد بعينه، واتفقت على مواصلة النظر في هذه المسألة.

٢٣ - **السيد ماهيغا** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال ينبغي للجنة التنظيمية أن توضح طبيعة تمثيل الأمم المتحدة مستقبلا في الاجتماع المخصص لبوروندي، كما يظهر في الفئة (د) من القائمة الأولية. وقد يكون من الضروري إدخال تعديل حينما تنقضي ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي. وأشار إلى أنه، بعد قمة البحيرات الكبرى التي ستعقد في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، سيكون لعملية البحيرات الكبرى أمانة خاصة بها تعبيرا عن الملكية الوطنية للعملية. ولذلك، فقد يصبح من الضروري إعادة النظر في التمثل المناسب للأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى.

٢٤ - **السيد ماهوترا** (الهند): قال إن وفده يتفق مع ممثل شيلي في أن الملكية الوطنية للعملية مهمة، ويرحب بموافقة الحكومتين المعنيتين على القائمتين الأوليتين. ويتفق وفده أيضا مع ممثل البرازيل على عدم قبول المنظمات غير الحكومية في العملية إلا بعد موافقة البلد المعني.

٢٥ - وقال إنه في حين يرحب بالتفريق بين الأعضاء والمشاركين، يتساءل وفده عن سبب إدراج المفوضية في فئتين مختلفتين. وليس لدى وفده اعتراض على إدراج المنظمة

الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية كما اقترح ممثل فرنسا، ولكنه سيكون ممتنا لو قدمت مثل هذه الاقتراحات مسبقا، لإعطاء أعضاء اللجنة فرصة لتحديد طبيعة هذه المنظمات.

٢٦ - **السيد جونستون** (المملكة المتحدة): قال إن وفده أيضا يرحب بالعمل الذي أنجز في المشاورات مع الحكومات المعنية بغية تعزيز الملكية الوطنية لزمام العملية، ويوافق على اعتبار القائمتين أوليتين. ويعتبر التمييز بين الأعضاء والمشاركين مفيدا.

٢٧ - وعلى الرغم من أنه ينبغي للعملية أن تكون شاملة قدر الإمكان، فإن وفده يفهم أنه بالنسبة إلى أغراض اللجنة التنظيمية والاجتماعات المخصصة لبلدان معينة على السواء، تكون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء فيهما وتكون المنظمات الأخرى مشاركة.

٢٨ - وفيما يتعلق بإدراج المفوضية الأوروبية في فئتين، قال إن كلا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك الاتحاد الأوروبي - إذا ما قررت اللجنة دعوته -، بوصفه من الجهات المانحة المؤسسية، لن يظهر في أي من الفئتين لأنه سيدعى للمشاركة في كل اجتماعات لجنة بناء السلام بموجب الفقر ٩ من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠، بدلا من أن يكون مختارا لاجتماعات مخصصة لبلد معين بموجب الفقرة ٧.

٢٩ - **الرئيس:** قال إن اللجنة التنظيمية لا ينبغي لها أن تثقل نفسها بقضايا معينة كمسألة تمثيل الاتحاد الأوروبي. ومن الملح أن تسير في عملها قدما بخطى سريعة.

٣٠- **السيد عبد العزيز** (مصر): قال إن وفده يتفق في الرأي بأن تشمل الاجتماعات المخصصة لبلد معين جميع الشركاء الناشطين في البلدان المعنية، ويشدد على مبدأ الملكية الوطنية للعملية. وأضاف أنه ينبغي أن تشارك المنظمات غير الحكومية على أساس استشاري وألا تُدعى إلى اجتماعات اللجنة التنظيمية أو لجنة بناء السلام.

٣١ - وأكد على ضرورة تزويد اللجنة التنظيمية بقائمة تضم جميع الأعضاء المدرجين لكل اجتماع من الاجتماعات المخصصة لبلد معين، مع بيان مفصل لمبررات إدراجهم. ويجب تقسيم الفئة (ب) إلى فئتين: فئة تبين ما في المنطقة من البلدان المشتركة في عملية ما بعد انتهاء الصراع، وفئة ثانية تبين البلدان أو المنظمات المنخرطة في جهود الإغاثة وفي الحوار السياسي.

٣٢ - وأوضح أن وفده لا يعارض مشاركة المفوضية الأوروبية في العملية المخصصة لبلد معين، على أساس كل حالة على حدة. وينبغي أن تشارك المفوضية الأوروبية في اجتماعات اللجنة التنظيمية فقط، وليس في اجتماعات لجنة بناء السلام.

٣٣ - **السيد أوزاوا** (اليابان): قال إنه يوافق على الرأي بأنه لا ينبغي للجنة التنظيمية أن تثقل نفسها بقضايا معينة. وثانيا، فإن مشاركة المنظمات غير الحكومية في الاجتماعات المخصصة لبلد معين أمر يتسم بأهمية حاسمة، لأن هذه المنظمات تعرف الحالة على الطبيعة، خاصة في المناطق الواقعة خارج عواصم البلدان المعنية. بيد أن مشاركة هذه المنظمات يجب أن تكون مقصورة على المنظمات التي يوافق عليها رئيس الكيان التابع للأمم المتحدة الموجود في البلد المعني وتقرها الحكومة المعنية.

٣٤ - **الرئيس:** قال إن الملكية الوطنية مهمة ولذا كان المعيار الرئيسي لاختيار المنظمة هو موافقة البلد المعني.

٣٥ - **السيد مونيوز** (شيلي): قال إن من المهم أن تتشاور اللجنة التنظيمية مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة، وفقا للفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥). ومن الضروري أيضا موافقة البلد المعني.

٣٦ - **السيدة غالاردو هيرنانديز** (السلفادور)، نائبة الرئيس: أشارت إلى أنه، في أثناء الاجتماعات الأولية، طلب الاتحاد البرلماني الدولي المشاركة في الاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها حين يكون دوره أساسيا، كما في حالة الاجتماعات المخصصة لبوروندي وسيراليون.

٣٧ - **الرئيس:** قال إنه تشاور مع الاتحاد، الذي سيواصل أداء دوره في بلدان معينة، من بينها بوروندي، وخاصة في مجال بناء القدرات. وأشار إلى ضرورة عقد المزيد من الاجتماعات غير الرسمية لتوجيه عملية صنع القرار في الاجتماعات الرسمية.

٣٨ - وقال الرئيس إنه، إن لم يسمع أي اعتراض، فسيعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد الوثيقة التي تتضمن قائمة الأعضاء الأولية للاجتماعين المقبلين المخصصين لبوروندي وسيراليون.

٣٩ - وقد تقرر ذلك.

٤٠ - **الرئيس:** أشار إلى أن ثمة جدولا زمنيا لاجتماعات اللجنة التنظيمية يجري توزيعه في القاعة الآن. واقترح أن تعقد اللجنة التنظيمية جلستين موضوعيتين غير رسميتين لتقديم إحاطات إعلامية بشأن بوروندي وسيراليون، يحضرهما ممثلون لحكومتي البلدين، ولكبار المسؤولين في الأمم المتحدة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وخبراء خارجيون، وذلك في ١٩ تموز/يوليه، مع الاجتماعيين الرسميين الثالث والرابع اللذين ستعقدهما اللجنة في ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر وفي ٢١ أيلول/سبتمبر. وأوضح أن اجتماعي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر سيكونا مخصصين لبوروندي وسيراليون، أما اجتماع ٢١ أيلول/سبتمبر فسيكون اجتماع متابعة على المستوى الوزاري.

٤١ - **السيد مالكولم** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن هذا الجدول الزمني يثير مصاعب لوفده، لأن المسؤولين في بعثته الذين يجب أن يحضروا هذه الاجتماعات هم في جنيف الآن يحضرون اجتماعا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسأل إن كان من الممكن عقد اجتماع الإحاطة في الأسبوع الأول من آب/أغسطس.

٤٢ - **السيد أوزاوا** (اليابان): قال، مشيرا إلى الاجتماع المقترح عقده في ٢١ أيلول/سبتمبر، إن حضور عدد كبير من الوزراء في نيويورك في ذلك الوقت لم يكن، في حد ذاته، السبب في عقد اجتماع وزاري.

٤٣ - **السيد عبد العزيز** (مصر): سأل عن الغرض من الاجتماع المقرر عقده في ٢١ أيلول/سبتمبر. ولاحظ أنه، إذا كان لا بد من عقد اجتماع على المستوى الوزاري، فإن من المهم أي يشارك فيه جميع الوزراء.

٤٤ - **الرئيس:** أوضح أن يوم ٢١ أيلول/سبتمبر هو اليوم الدولي للسلام. على أن أهم سبب لعقد الاجتماع هو إصدار موافقة سياسية على النتائج التي يؤمل أن يحققها الاجتماعان المقرر عقدهما في ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر.

٤٥ - **السيد مونوز** (شيلي): قال إنه لا اعتراض لديه على المواعيد المقترحة للاجتماعات إذا ما عقد الاجتماعان غير الرسميين في آب/ أغسطس لإتاحة الفرصة للتشاور مع أكبر عدد ممكن من الخبراء.

٤٦ - **السيد فيربيك** (بلجيكا): أعرب عن تخوفه من أن يُنظر إلى الاجتماع الوزاري على أن مجرد اجتماع متابعة لاجتماعي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر. ومن الصعب القول بأن العمل الموضوعي سيكون قد اكتمل في ذلك الحين. وعلى أي حال، ينبغي اتباع رأي الرئيس في هذه المسألة.

٤٧ - **السيد ساردينبرغ** (البرازيل): أعرب عن اتفاقه مع من سبقه من المتحدثين، بيد أنه يأسف لعدم إمكانه القول يقينا بأن وزير خارجية بلده سيتمكن من الحضور.

٤٨ - **السيد مالهوترا** (الهند): اقترح أن يتخذ الأعضاء، بعد انتهاء اجتماعي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر، قرارا بشأن الاجتماع الوزاري.

٤٩- **الرئيس:** قال إن لنا عودة إلى النظر في مسألة اجتماع ٢١ أيلول/سبتمبر، وهل سيكون اجتماعا وزاريا أو لا.

٥٠ - **السيد كريستينسن** (الدانمرك): قال إن الغرض من جلسة الإحاطة في تموز/يوليه هو تزويد الأعضاء بالمعلومات عن سيراليون وبوروندي. بيد أن الاجتماع إذا كان سيتضمن عرضا للمعلومات يتبعه سؤال وجواب، فستكون المواد المعنية مفيدة للاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها.

٥١ - **السيدة ملادينيو** (كرواتيا): قالت، مشيرة إلى اقتراح وفد الولايات المتحدة بشأن تغيير موعد اجتماع ١٩ تموز/يوليه إلى أوائل آب/أغسطس، إنه سيكون من الصعب على البعثات الصغيرة أن ترسل ممثلين إلى الاجتماع حينذاك. ولذلك يفضل عقده في ١٩ تموز/يوليه بدلا من أوائل آب/أغسطس.

٥٢ - **السيد سميرنوف** (الاتحاد الروسي): طلب إيضاحا فيما يتعلق بالخبراء الخارجيين المذكورين في القائمة الأولية للمشتركين في الاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها. وقال إنه يود أيضا أن يعرف ما هو الشكل الذي ستقدم به الإحاطات.

٥٣ - **الرئيس:** قال إن عبارة ''خبراء خارجيين'' تشير إلى خبراء من مؤسسات أو منظمات خارج منظومة الأمم المتحدة.

٥٤ - **السيد وولف** (جامايكا): أشار إلى أن قائمة الأعضاء الأولية للاجتماعات المخصصة لسيراليون ليس فيها، كما في القائمة الخاصة ببوروندي، ذكر لبلدان المنطقة المشتركة في أنشطة ما بعد انتهاء الصراع. وتساءل عما إذا كانت البلدان الرئيسية في غرب أفريقيا تشارك في أنشطة ما بعد انتهاء الصراع في سيراليون، وإذا كانت كذلك فلماذا لم يرد ذكرها في القائمة.

٥٥ - **السيد نتاكيروتيمانا** (بوروندي): اقترح شكلا للاجتماع يتيح لكل من البلدان الفرصة لتقديم إحاطة تفصيلية إلى اللجنة التنظيمية. وينبغي دعوة البلدان الأعضاء في لجنة بناء السلام وإتاحة الفرصة لها للاجتماع بممثلي بوروندي وسيراليون التماسا لمزيد من التفاصيل. وفي اجتماع لاحق، يمكن وضع استراتيجيات ذات قيمة، وقد يكون ذلك، أثناء انعقاد دورة الجمعية العامة.

٥٦ - **السيد عبد العزيز** (مصر): قال إن اجتماع ١٩ تموز/يوليه ينبغي أن يتيح وقتا كافيا لبوروندي وسيراليون لوصف استراتيجيتهما وبيان ما يحتاجان إليه من لجنة بناء السلام. وعندئذ تجري مناقشة تلك المعلومات في اجتماعات غير رسمية مع المشتركين الآخرين في الاجتماعات المخصصة لهذين البلدين. وعقب ذلك الاجتماع يُعقد اجتماعان في ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه لمتابعة المناقشة التي دارت في ١٩ تموز/يوليه. ولاحظ أن الإحاطات يجب ألا تكون مقصورة على الحكومات والمسؤولين في الأمم المتحدة. وبالإشارة إلى السؤال الذي طرحه ممثل جامايكا، قال إن بلدان المنطقة المشتركة في أنشطة ما بعد انتهاء الصراع هي نيجيريا وغانا. ولم يدرجا في القائمة منفصلين لأنهما من أعضاء لجنة بناء السلام.

٥٧ - **السيد أكرم** (باكستان): قال إن الاجتماع الموضوعي المقرر مبدئيا عقده في ١٩ تموز/يوليه يجب ألا يقتصر على الإحاطات. ينبغي أن يكون متفاعلا وأن يتيح الفرصة لأعضاء لجنة بناء السلام لتوضيح القضايا وطرح الأسئلة. ويجب أن يبدأ الاجتماع بإحاطات من ممثلي البلدين بوروندي وسيراليون. ويكون من المفيد بوجه خاص إذا كان

المتحدثون من العواصم، لأن هؤلاء يكون لديهم رؤيا واضحة للاستراتيجية الوطنية لما بعد انتهاء الصراع. وبعد الإحاطات، يقوم ممثل للأمانة العامة بتقديم معلومات عن حالة القضايا ذات الصلة في مجلس الأمن، بما في ذلك مناقشة الموارد المالية المطلوبة من المجتمع الدولي وتحديد الأدوار التي تقوم بها الأطراف الفاعلة المدعوة إلى البلد. وأخيرا، يختتم الرئيس الاجتماع بمناقشة لما يجب عمله مستقبلا.

٥٨ - **الرئيس:** قال إن اجتماع ١٩ تموز/يوليه سيبدأ بإحاطات تقدمها سلطات قادمة من البلد حول استراتيجيته، بمشاركة المؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك مؤسسات من خارج الأمم المتحدة.

٥٩ - **السيد جونستون** (المملكة المتحدة): قال إنه يؤيد بقوة البيان الذي أدلى به ممثل باكستان بوصفه نموذجا للكيفية التي ينبغي للجنة بناء السلام أن تعمل بها. ولكي يكون العمل ناجحا يحتاج إلى حوار صريح غير رسمي. وقال إن ١٩ تموز/يوليه موعدا للاجتماع قد يكون مبكرا أكثر مما ينبغي، نظرا لما يستلزمه من الأعمال التحضيرية. وأيد الملاحظة التي أبديت في وقت سابق وهي أنه قد لا يكون من المستصوب عقد اجتماع وزاري في أيلول/سبتمبر.

٦٠ - **السيد ماجور** (هولندا): قال إن الاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها هي أنسب مكان للجنة بناء السلام تتصدي فيه لجوهر الأوضاع القطرية. ولعل من الخير الانطلاق بأسلوب التخصيص لبلدان بعينها في الاجتماع المقرر عقده في ١٩ تموز/يوليه.

٦١ - **الرئيس:** قال، ردا على سؤال يتعلق بمكان الاجتماع، إن المكان المقصود للاجتماع هو نيويورك.

٦٢ - **السيد توبيك** (بولندا): قال إن الهدف الأهم هو الانطلاق بالعمل الموضوعي. وأشار إلى أن أعضاء لجنة بناء السلام متفقون عموما على شكلية اجتماع ١٩ تموز/يوليه، وقد يكون من الأفضل الاجتماع في ذلك الوقت بالشكل المقرر ثم الاجتماع في اليوم التالي لتقرير كيفية المضي في العمل.

٦٣ - **السيد عبد العزيز** (مصر): قال، إن لم يكن ثمة اجتماع وزاري في ٢١ أيلول/سبتمبر، فقد يكون من المستصوب أن يقتصر اجتماع ١٩ تموز/يوليه على تقديم إحاطات من البلدان المعنية ومن الأمانة العامة، وبعد ذلك تبدأ الأعمال التحضيرية لاجتماع على النحو الذي اقترحه ممثل هولندا. ويمكن أن يكون موعد ذلك الاجتماع ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر، يتلوه اجتماع آخر مخصص لبلد معين تعقده لجنة بناء السلام في ٢١ أيلول/سبتمبر للتدارس واتخاذ القرارات، إذا لزم الأمر. وأضاف أنه، وإن كان يرحب باقتراح دعوة جميع المدرجين في القائمة الأولية للمشاركة، أو على الأقل دعوة ممثل عن كل مجموعة لحضور اجتماعات الإحاطة في ١٩ تموز/يوليه، فإنه لا يرى ثمة وقتا كافيا لهؤلاء المشاركين للإعداد بصورة وافية أو لإجراء الترتيبات الضرورية. واستدرك قائلا إن وفده مستعد، مع ذلك، لقبول ذلك الموعد بشرط أن توضح اللجنة التنظيمية من هم هؤلاء الخبراء الخارجيون.

٦٤ - **السيدة ملادينيو** (كرواتيا): أيد تعليقات ممثلي باكستان وهولندا، فقال إن من الضروري توفر المعلومات الأساسية قبل عقد اجتماع موضوعي في ١٩ تموز/يوليه، في شكل مدخلات من العواصم المعنية. إذ بدون هذه المعلومات سيكون من الصعب العمل، وقد يكون من الضروري صرف النظر عن عقد مؤتمر وزاري في أيلول/سبتمبر، حيث أنه لا يوجد ما يكفي من الوقت للعمل الموضوعي والبناء قبل ذلك الاجتماع.

٦٥ - **الرئيس:** قال، مرحبا بالاقتراحات، إن مناقشات قد دارت بالفعل مع البلدان المعنية حول ما يُنتظر منها في

اجتماع تموز/يوليه، ومع ممثلي البنك الدولي وكبار المسؤولين بالأمم المتحدة، ونصحوا هم بالموعد المقترح للاجتماعات. أما فيما يتعلق باجتماع ١٩ تموز/يوليه سيتكون أساسا من إحاطات وربما أسئلة وإجابات، وهذا سييسر الأعمال التحضيرية للاجتماعين الموضوعيين اللذين سيعقدا يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر. ورحب أيضا باقتراحات المضي في عقد اجتماعات غير رسمية على مستوى الخبراء طوال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، نظرا للحاجة إلى توضيح عدد من القضايا قبل اجتماعات أيلول/سبتمبر. وقال إنه يفهم التخوف من أن موعد الاجتماع المقترح في تموز/يوليه ليس مثاليا، نظرا لأنه يتواقت مع الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف، ولكن أعضاء الوفود الذين سيبقون في نيويورك يستطيعون حضور اجتماع تموز/يوليه وإطلاع زملائهم على النتائج كي يستعدوا للاجتماعين المقرر عقدهما في أيلول/سبتمبر. وأوضح أنه يفهم أن الحاجة إلى التحضير أكبر بكثير لجعل الاجتماعات المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر أكثر موضوعية. وفيما يتعلق بالموعد المقترح للاجتماع غير الرسمي الرابع للجنة التنظيمية في ٢١ أيلول/سبتمبر، فإنه لا يزال قيد النظر وقد يحدد في وقت لاحق موعد آخر له.

٦٦ - **السيد عبد العزيز** (مصر): قال إن وفده يتفق مع الرئيس في مسألة الإطار الزمني، ولكن يجب توفير الوثائق قبل الاجتماع المقرر عقده في ١٩ تموز/يوليه بوقت كاف كي تتمكن الوفود من الإعداد له. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تقدم البلدان المعنية استراتيجياتها إلى الرئيس لترجمتها إلى اللغات الرسمية الست ثم توزيعها على الدول الأعضاء، فحينئذ تستطيع الوفود دراسة تلك الوثائق ومناقشتها مع المسؤولين في عواصم بلدانها، ويمكن، مثاليا، مناقشتها على أساس ثنائي مع البلدان المعنية. وبذلك تصبح الوفود مستعدة استعدادا كاملا لمناقشة القضايا التي تثار في أثناء الاجتماع. ولن يُحرز أي تقدم إذا اقتصر الاجتماع على العروض والمناقشات الشفوية.

٦٧ - **الرئيس:** قال إن الإحاطات المقترحة لا يجوز أن تؤجل إلى ما بعد تموز/يوليه، لأن من المهم أن تمضي اللجنة قدما بعملها في أقرب وقت ممكن.

٦٨ - **السيد مالكين** (الولايات المتحدة الأمريكية): اقترح أن تؤجل اللجنة اجتماع تموز/يوليه أسبوعا واحدا، استجابة لما أعرب عنه متحدثون سابقون من قلق بشأن الحاجة إلى معلومات مطبوعة وإعطاء المشاركين مزيدا من الوقت للاستعداد. وعلى أي حال لا يرغب وفده في تعطيل الموعد المقترح ومن ثم فإنه مستعد للموافقة على عقد الاجتماع في ١٩ تموز/يوليه.

٦٩ - **الرئيس:** قال إن تأجيل الاجتماع أسبوعا واحدا أمر ممكن، ولكن ذلك سيشكل ضغطا على الأمانة العامة إذ يتطلب منها توفير الوثائق الضرورية. ومن المفضل عقد اجتماع تموز/يوليه في موعده. وأوضح أن الأمانة العامة تشاورت مع سلطات سيراليون وبوروندي للتأكد من أن المواعيد المقترحة مناسبة لها، وسوف تتشاور معها أيضا بشأن مشاركة ممثلين من عاصمتيهما.

٧٠ - **أوزاوا** (اليابان): قال إن وفده يفهم أن من المطلوب توفير الوثائق مطبوعة قبل الاجتماع بوقت كاف، ولكنه يرى أن من غير المرغوب فيه تأجيل اجتماع تقديم الإحاطات في ١٩تموز/يوليه، بعد بذل هذا الجهد الكبير في تنظيمه.

٧١ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في عقد اجتماع الإحاطة الموضوعية يوم ١٩ تموز/يوليه.

٧٢ - وقد تقرر ذلك.

مسائل أخرى

إحاطة بشأن صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام

٧٣ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى وثيقة تتضمن مذكرتي إحاطة بشأن إنشاء صندوق بناء السلام وإنشاء مكتب دعم بناء السلام، على التوالي.

٧٤ - **السيد بينومار** (المستشار الخاص بشأن الوقاية من الأزمات والانتعاش، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قال إنه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/١٨٠، قرر الأمين العام إشراك الدول الأعضاء في عملية مشاورات تؤدي إلى تحديد اختصاصات صندوق بناء السلام، ووضع ترتيبات لإدارته وطريقة عملة، وسيرد ذلك موجزا في تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. ومن أجل ذلك، أنشئ فريق عامل فني يتضمن خبراء من الأمم المتحدة معني بقضايا الصندوق الاستئماني، وأجريت مشاورات عديدة مع الدول الأعضاء لمعرفة آرائها والتأكد من أن الاختصاصات النهائية تقوم على توافق في الآراء واسع النطاق. ومن أجل وضع الصيغة النهائية للاختصاصات في أقرب وقت ممكن، بادرت البعثة الدائمة للسويد بتنظيم عدد كبير من المشاورات، وتحقق تقدم كبير نتيجة لذلك. وعلى الرغم من عدم تحديد تاريخ رسمي حتى الآن لانطلاق الصندوق، ستكون الاجتماعات المقبلة في أيلول/سبتمبر مناسبة صالحة لذلك، وقد تلقى الصندوق بالفعل عددا من المساهمات تقارب نصف المبلغ المستهدف وهو ٢٥٠ مليون دولار، وهناك أيضا عدة تبرعات معلنة.

٧٥ - وفيما يتعلق بمكتب دعم بناء السلام، أبلغ اللجنة أن منصب رئيس المكتب قد شُغل فعلا. وستتولى السيدة مكاسكي ممثلة كندا عملها رسميا كرئيسة للمكتب في نهاية آب/أغسطس أو أوائل أيلول/سبتمبر. وهناك ثلاث وظائف في الفئة الفنية وثلاث في فئة الخدمات العامة متاحة، من المتوقع ملؤها بحلول أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر. وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم الأمين العام طلب انتداب موظفين من وكالات داخل منظومة الأمم المتحدة، ولهذه الغاية طلب من الوكالات المعنية ترشيح ثلاثة موظفين بهدف تعيينهم في آب/أغسطس. وسوف تتاح نتيجة للنقل خمس وظائف من المتوقع تخصيصها لمكتب دعم بناء السلام في وقت قريب. ويتكون المكتب حاليا من فريق انتقالي صغير مستكملا بعدد صغير من الموظفين غير المتفرغين. وبرغم أن قدرة المكتب في الأسابيع القليلة القادمة ستكون محدودة جدا، فإنه سيبذل قصاراه لدعم لجنة بناء السلام خلال هذه الفترة.

٧٦ - **الرئيس** : قال إن الدعم الذي قدمه مكتب دعم بناء السلام فعلا للرئيس ونواب الرئيس جدير بالثناء. وستواصل اللجنة التنظيمية العمل مع الأمانة العامة من أجل تمكين المكتب من العمل بكامل طاقته في أقرب وقت ممكن.

رسالة من رئيس المفوضية الأوروبية

٧٧ **الرئيس:** وجه الانتباه إلى رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من رئيس المفوضية الأوروبية يطلب فيها اعتبار المفوضية مؤسسة مانحة بالمعنى المقصود في الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٦٠/١٨٠ والفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) ومن ثم دعوتها بصفتها هذه إلى كافة اجتماعات لجنة بناء السلام.

٧٨ وقال إن هذا التفسير، حسب فهمه، يتفق مع الأحكام التي أشارت إليها الرسالة. بيد أن هذه الدعوة لا تمنح حق العضوية في اللجنة التنظيمية.

٧٩ - واقترح معالجة هذه المسألة على أساس كل حالة على حدة، وبخاصة حين يتعلق الأمر بالاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها، وشدد على أهمية التوصل إلى توافق في الآراء داخل اللجنة التنظيمية.

٨٠ - **السيد كريستينسن** (الدانمرك): تحدث باسم أعضاء اللجنة التنظيمية الذين هم أعضاء في الاتحاد الأوروبي، فقال إن المؤسسات المانحة تؤدي دورا مهما في دعم وتعزيز عمل لجنة بناء السلام، وتستفيد اللجنة كثيرا من المشاركة القصوى من جانب هذه المؤسسات في الاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها وفي اجتماعات اللجنة التنظيمية. وبناء على ذلك حث لجنة بناء السلام على إقرار نموذج يمكن به دعوة المؤسسات المانحة إلى جميع الاجتماعات على أساس دائم.

٨١ - **السيد عوض** (مصر): قال إن الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ بحسب فهم وفده، تشير إلى اجتماعات لجنة بناء السلام بكل تشكيلاتها. بيد أن وفده، رغم تأييده لتعليقات ممثل الدانمرك، لا يشعر بالارتياح للاقتراح بأن تكون الدعوة دائمة. يجب أن لا تكون دعوة المؤسسات المانحة تلقائية، بل على أساس كل حالة على حدة وفقا لما تراه اللجنة التنظيمية مناسبا وضروريا. وبرغم هذا التعليق، فإن المشاركة الدائمة من جانب هذه المؤسسات ستكون نافعة ويمكن النص عليها في المستقبل.

٨٢ - **السيد تاراخو** (البرازيل): قال إن من الضروري دارسة طلب رئيس المفوضية الأوروبية بصورة أكثر تفصيلا في ضوء الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠. وإن معاملة المفوضية كما تعامل مؤسسات كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تُعطي الانطباع بأن المؤسسات المشار إليها في الفقرة ٩ هي مماثلة أو مشابهة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأضاف أن المفوضية ذات طبيعة فريدة بحيث أنها ليست مؤسسة مانحة فحسب بل لها أيضا وظائف أخرى كثيرة، ولذا فهي تختلف كثيرا عن الوكالتين المذكورتين. وفي ضوء ذلك، يطلب وفده أن تؤجل اللجنة نظرها في القضية كي تتيح للوفود مزيدا من الوقت لدراسة الطلب.

٨٣ - **الرئيس**: أيد تعليقات ممثل البرازيل.

٨٤ - **السيد جونستون** (المملكة المتحدة): قال، ردا على تعليقات ممثل مصر، إن الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠، حسب فهمه، تعني أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأي مؤسسة تقرر اللجنة التنظيمية أنها تشكل مانحا مؤسسيا ينبغي أن تدعى للمشاركة في جميع اجتماعات لجنة بناء السلام، وبناء على ذلك، تكون الدعوة دائمة، وذلك يتفق أيضا مع الفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) والفقرة ١٠٢ من نتائج مؤتمر القمة العالمي الواردة في الوثيقة A/RES/60/1. ولذلك فإن من العسير أن نفهم لماذا تكون هذه الأحكام موضع جدال يؤدي إلى اقتراح نهج المعالجة على أساس كل حالة على حدة. وأضاف قائلا إن وفده يؤيد تأييدا قويا الرأي القائل بأن تعتبر المفوضية مانحا مؤسسيا، وخاصة لأنها منظمة متعددة الجنسيات ومانح كبير في العديد من البلدان التي لها صلة بعمل لجنة بناء السلام.

٨٥ - وقال إنه لا يوافق على أن تكون الدعوة للمانحين المؤسسيين، سواء بشكل عام أو على أساس كل حالة على حدة، مقصورة على الاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها. وما دامت لجنة بناء السلام تتكون من تشكيلات مختلفة، فإن من المنطقي تفسير الدعوة إلى جميع الاجتماعات على أنها تعني جميع اجتماعات اللجنة التنظيمية بالإضافة إلى الاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها. ومن الواضح من الفقرة ٩ أن المانحين المؤسسيين لن يكونوا أعضاء، ولكنهم مع ذلك سيكونون مشاركين ذوي قيمة عالية.

٨٦ - **الرئيس**: قال إن اللجنة التنظيمية تستطيع من حيث المبدأ أن توافق على دعوة المفوضية الأوروبية إلى المشاركة في الاجتماعات حسبما وحينما ترى مشاركتها مناسبة، وستواصل تحليل المسألة بانتظار تعليقات أخرى من الدول الأعضاء. ومن الواضح، في حالة سيراليون وبوروندي، أن

المفوضية الأوروبية مانح مؤسسي هام، وما من شك في أن مشاركتها تحظى بالترحيب.

٨٧ - **السيد وولف** (جامايكا): قال إن وفده يؤيد بقوة تعليقات ممثل مصر. وإن جامايكا، بوصفها بلدا مستفيدا، يسعدها أن ترحب بالمفوضية الأوروبية كمانح مؤسسي، سواء كانت دعوتها على أساس كل حالة على حدة أو على أساس آخر. واستدرك قائلا إن من الضروري التمييز بين اجتماعات اللجنة التنظيمية واجتماعات لجنة بناء السلام. ولذلك فإنه يرحب بمزيد من النظر في هذه المسألة قبل اتخاذ قرار بشأنها.

٨٨ - **السيد مالهوترا** (الهند): طلب توزيع نسخة من الرسالة لدراستها بدقة.

٨٩ - **الرئيس**: قال إنه يعتبر أن اللجنة تريد منه أن يعمم رسالة المفوضية الأوروبية.

٩٠ - وقد تقرر ذلك.

٩١ - واعتبر أيضا أن اللجنة تريد أن تستأنف النظر في هذه المسألة في اجتماعها التالي، وإجراء مناقشات، في هذه الأثناء، بهدف اعتماد شكل مقبول لدى جميع الأعضاء.

٩٢ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٢٠.